

Distr.: General
12 September 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق)، موجهة
إليكم من السيد مراد سويسال، القائم بالأعمال بالنيابة لمثلية الجمهورية التركية لشمال
قبرص، يحيل بها رسالة السيد ترغاي أفسى، نائب رئيس وزراء الجمهورية التركية لشمال
قبرص ووزير خارجيتها.

وأرجو ممتنا تعميم نص رسالة السيد أفسى بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باكي إيلكن

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، موجهة إليكم من
ترغاي أفسى، نائب رئيس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص ووزير خارجيتها (انظر
الضمائم).

وأرجو ممتنا تميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مراد سويسال
القائم بالأعمال بالنيابة
الجمهورية التركية لشمال قبرص

الضمائم

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى المساعي القبرصية اليونانية الجارية حالياً للحصول على ٤١ دبابة حربية للحرس الوطني القبرصي اليوناني، وهو ما نقلته بكثرة وسائط الإعلام القبرصية اليونانية (انظر الخبرين المرفقين عما نقلته صحيفتان يوميتان من صحف قبرص اليونانية، هما على التوالي، Politis و Cyprus Mail). وفي هذا الصدد، أود أن ألفت انتباهكم مجدداً إلى رسالتي المؤرخة ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى سيادتكم بشأن البرنامج الجاري لإعادة التسلح على الجانب القبرصي اليوناني.

إن مساعي إعادة التسلح المستمرة التي تقوم بها الإدارة القبرصية اليونانية بوتيرة متسارعة تقلقنا بشدة، إذ أن الوقت الآن هو وقت يجب أن توجه فيه جميع الجهود نحو إعطاء المزيد من الزخم لجهود التسوية الشاملة في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تقومون بها. ولسوء الحظ، بينما يسعى الجانب القبرصي التركي إلى المضي قدماً في التفاوض بين الجانبين بغية تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات تفضي إلى تسوية عادلة ودائمة، يسعى الجانب القبرصي اليوناني بلا توقف إلى تدعيم قدراته الحربية. ومن الواضح أن الخطوات التي اتخذتها الإدارة القبرصية اليونانية لشراء ٤١ دبابة حربية، في إطار برنامجها لإعادة التسلح، تلقي ظلالاً من الرية على صدق التزام القيادة القبرصية اليونانية بالانخراط في عملية التفاوض بين الجانبين، وتثير الكثير من الشكوك.

إن تخصيص الجانب القبرصي اليوناني كميات كبيرة من الموارد المالية في ميزانياته السنوية لشراء أسلحة جديدة وتحديث المرافق العسكرية وإعادة بنائها، يبين أن نواياه الحقيقية لا تكمن في خلق جو إيجابي، وإنما في تعزيز قدراته العسكرية. ولإلقاء الضوء على حجم إعادة التسلح الذي تسعى إليه الإدارة القبرصية اليونانية، أرى من الضروري الإشارة إلى أن مجموع إنفاقها العسكري بلغ في عام ٢٠٠٦ ما يربو على ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، وأن معدل نصيب الفرد من الإنفاق العسكري هو واحد من أعلى المعدلات في العالم.

وبالإضافة إلى مساعيها الحثيثة في مجال إعادة التسلح، فإن إبرام اتفاقات ثنائية مع البلدان المجاورة بشأن تحديد منطقة الاختصاص البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتوقيعها بصفتها المزعومة "كحكومة قبرص"، اتفاقاً في مجال الدفاع مع فرنسا، وما تقوم به اليونان بلا تصريح من بيع ومنح الحرس الوطني القبرصي اليوناني معدات عسكرية منشؤها الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة المبدأ العسكري المشترك الموقع بين اليونان والإدارة القبرصية اليونانية، ما هي إلا أمثلة قليلة للسياسات الاستفزازية المستمرة للجانب القبرصي اليوناني. ومثل هذه الأعمال لا يرحح فحسب أن يؤدي إلى التوتر وعدم الاستقرار في

الجزيرة، بل إنه يعقّد جهود التوصل إلى تسوية شاملة. وينبغي ألا يغيب عن البال أن الحرس الوطني القبرصي اليوناني هو كيان ينافي إنشاؤه معاهدة قبرص الدولية المبرمة في ١٩٥٩-١٩٦٠ ودستور جمهورية الشراكة لعام ١٩٦٠؛ والجرائم التي ارتكبتها في حق الشعب التركي القبرصي بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤، مدونة بوضوح في وثائق الأمم المتحدة.

وإني على أمل وثقة بأن المجتمع الدولي سوف يتخذ بصورة عاجلة الخطوات اللازمة لإثناء الجانب القبرصي اليوناني عن مواصلة حملة إعادة التسلح وسائر سياساته الاستفزازية. وأتوقع أيضا أن يدعى الجانب القبرصي اليوناني إلى انتهاج سياسات تساعد على بناء الثقة بين الشعبين، وتعمل على تيسير الجهود الرامية إلى بلوغ تسوية شاملة لمسألة قبرص في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تقومون بها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا الثابت بالوصول إلى التسوية الشاملة لمشكلة قبرص من خلال مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها واستنادا إلى خطة الأمم المتحدة للتسوية الشاملة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ترغاي أفسى

نائب رئيس الوزراء

ووزير الشؤون الخارجية

tanks for Greek Cypriot National Guards

POLITIS (8 August 2007) reports under the front-page headline, “41 New Tanks for Greek Cypriot National Guard [GCNG] – Bids are being assessed for AMX30 or T 80 tanks – Russia-France after 40 million”. The paper wrote that Greek Cypriot National Guard is to be strengthened soon with 41 new tanks and bids for these tanks by Russian, French and Ukrainian companies are under consideration.

The paper featured the story extensively with pictures and wrote that the process for the purchase of new tanks had started ten months ago and it is at the stage of completion. It added that Russian “Rosobonexport” company and a Ukrainian company bid for T 80 tanks and the French “GIAT” company bid for the AMX30 B2 tanks.

The paper reported that at the initial stage the German “Krauss-Maffei Wegman (KMW)” company also showed some interest for the “Leopard” tanks but did not file a bid. As a result of this, the paper commented that arms purchase by South Cyprus will develop along the Russian-French axis.

According to the story; a source from the Greek Cypriot Defense Ministry stated that it will be easy to make a decision, because there are already T 80 tanks (they were purchased in 1996 as part of the joint “military” doctrine) and AMX30 B2 tanks (purchased in 1980) in the GCNG inventory. The story stressed that thermal cameras have been installed by the French “THALES” company to the AMX30 B2 tanks which are in the GCNG inventory. The paper wrote that even though there are thermal cameras in the T80K tanks, the T 80U type tanks do not have such cameras. The cost of the purchase of the concerned tanks are estimated to be 40 million CYP and as soon as the decision is taken as to which tanks will be purchased; the Greek Cypriot Defense Ministry will take the issue, during the Greek Cypriot Parliament’s new legislation period, to the relevant committee.

Based on the information it collected, the paper commented that the Greek Cypriot government wishes to realize the purchase of the concerned arms as soon as possible; because there is a possibility that in the wake of the coming Greek Cypriot presidential election, the current government might be accused for doing nothing to strengthen the GCNG.

The paper also wrote that in view of the cancellation of the purchase of artillery for GCNG and the fact that MI 35 helicopters completed their flight periods; the Greek Cypriot Parliament’s Defense Committee approved 10 million CYP for the maintenance of these helicopters two weeks ago.

The paper also wrote that the tender for the purchase of 330 vehicles of different types (mostly trucks) is pending and the said tender was suspended in 2005 for the second time on the grounds of corruption.

Cyprus is “looking to buy new tanks”

Russia, France and Ukraine in the running

Cyprus Mail (9 August 2007)

Officials were quiet yesterday on reports that the Defence Ministry was planning to purchase 41 new tanks for £40 million.

Politis reported that the tenders’ board was evaluating offers by French, Russian and Ukrainian companies for the tanks. It said the applications were at an advanced stage having begun 10 months ago.

The Russian company Rosobonexport was named for the supply of T80 tanks. The others were said to be the French firm GIAT to supply AMH30 V2 tanks and an unnamed Ukrainian company that would also supply T80s.

Politis said that for the first time, a German company, Krauss-Maffei Wegmann (KMW), had also expressed an interest in supplying Leopard tanks following the lifting of the German embargo on arms sales to Cyprus last December due to Cyprus’ EU membership. However, an application was not submitted in the end.

Sources in the Defence Ministry told the paper that all the possibilities would be taken into consideration when it came to choosing the tanks, such as suitability and technical back-up and support.

Because the issue should go to Parliament, Politis said it contacted members of the House Defence Committee who said they had not been briefed that the National Guard was seeking new tanks, other than a reference in the budgets last December.

Neither Defence Minister Chrisodoulos Pashiardis nor Government Spokesman Vassilis Palmas could be reached for comment on the report yesterday.